الفصل الثامن

القيود المفروضة على الحرب

الإستراتيجية والشرعية وحسن التدبير

كانت أجيال الفلاسفة وحكام العالم يطيعون المبدأ السياسي الذي كان من الممكن أن يجيب عن الأسئلة التي تصدر من غير ذي حق عندما يتعلق الأمر بالحرب. وفي هذه الأثناء كان عليهم أن يمتثلوا إلى الأمر الذي طرح من قبل القائد "ثيوسيدس" على قادة الجيش الأثينيين وذلك في حوارهم ضمن مجلس "الميليان" حيث قالوا: "الأقوياء يفعلون حسب ما لديهم من القوة أن يفعلوا والضعفاء يتقبلون ما عليهم أن يتقبلوا".

ماذا على "الميليان" أن يتقبلوا في ذلك الموقف الاستثنائي الذي كان استسلاماً تاماً أو محاصرة، وماذا عليهم أن يفعلوا أمام القتل والاستعباد لكافة السكان؟.

في مكان آخر في حرب "البابليين" وصف ثيوسيدس نقاشاً حول معالجة هزيمة "الميتايلن" والتي لم تصنع أي صلة مع أخلاق البدائل، ولكن ذلك النقاش كان قد تم على أساس التفكير التعقلي.

فقد كان اقتراب "الأثينيين" يتكرر على مدى الزمان، وذلك مع الإدراكات السياسية والالتزامات العسكرية لفرض سلوك الحرب. ولكن، بالنسبة للكثير من الحكام والقادة، فلم يكن هناك وجود لأي اختلاف عملي بين الأعداء المقاتلين والأعداء المدنيين، فكلاهما كان مسؤولاً عن تصرف دولتهم، وكانوا مساهمين في إعطائها القدرة لشن الحرب، وكلاهما كان يستطيع أن يثور على الاحتلال لو ترك حراً عند الهزيمة. لا أحد بإمكانه أن يوصف بالبريء.

في أي مكان يعامل المدنيون فيه بإنسانية، وفي أي مكان للخطر على بيئتهم محدوداً، فقد كانت الحرب لأسباب عقلية أكثر منها أخلاقية.

في القرن الرابع قبل الميلاد، كان "كوتيليا" وهو ناصح الملك الهندي "تشاندراغوبتا

obeikandl.com

موريا" وكتابه "أرثاساسترا" قد جعل الأمير "ميكافيلي" يظهر مثالياً تماماً، حيث نصح الملك ليعامل هؤلاء الذين ذلّهم بطريقة حسنة خشية أن يثوروا ويخاف الآخرون.
كان ينبغي على فكرة تلك الحرب أن تتأثر بالأفكار الأخلاقية والعدالة أيضاً، تماماً كَقِدم الحرب.
كما أنها تستمد من الاعتقادات الدينية، وأنها معروفة للعديد من الديانات العالمية العظيمة مثلاً كما في النصوص الهندوسية القديمة التي تميز بين الحروب العادلة والحروب الظالمة. فبالنسبة للحروب العادلة، فقد كان يجب أن تتطابق مع الدين الهندوسي أو القانون الإلهي.
لقد كان الحكام ينصحون باجتناب استخدام الأسلحة الغير إنسانية، وذلك ليعاملوا المدنيين والجرحى والأسرى ومقاتلي الأعداء بإنسانية، وليكفوا عن مهاجمة ملاجئ القوى، ولتقليل الخطر عن البيئة والبنية التحتية للمدنيين وللتأكد من أن القتال في المعارك يكون متكافئاً بين المقاتلين فقط.
يعود تأريخ فكرة الحرب العادلة - في العالم الغربي - إلى العهد الروماني على الأقل، وذلك عندما كانت الحرب محرمة حكماً إلا إذا لفظ أنها عادلة من قبل مدرسة الكهنة، وذلك للتحديد بأنها عادلة.
يجب أن تثار الحرب من قبل الأطراف الأخرى العدائية المشاركة بشكل مباشر في انتهاكات الاتفاقيات، والاختراقات لحقوق الجنود العسكرية الإقليمية، أو الإساءات المقصودة ضد الدول الحليفة، وعليها أن تكون مقدمة قبل المحاولة للتقليل من أضرار الظلم المفروض قسراً على المفاوضات، والتي إذا فشلت كل هذه المفاوضات فسوف يفرض الإعلان الرسمي للحرب.
بالنسبة للهنود والرومان معاً، فإن قوانين الحرب تُشتق من أنظمة الاعتقادات الواسعة، وذلك لكون تعريف الحرب العادلة هي سبب ليصبح التفسير واضحاً وليطابق الأهداف، وليؤمن حماية متطلبات المفاوضات السياسية.
وهكذا، يُفرض السلوك - خلال الحرب وبعدها - من قبل تفكيرات تعقلية، أو للمصلحة الشخصية من قبل الحرص الأخلاقي. في الوقت الذي تكون كل هذه

obeikandl.com

الأمور التي تستمر لتصف البطء والتقطع، وليس الثورة العنيدة للقوانين العالمية والنماذج في صدد ذلك استخدام القوة.

فعندما تحولت الإمبراطورية الرومانية شكلاً إلى المسيحية في عام 389 للميلاد، وكان على الكنيسة أن تترك مذهبها السلمي، وتبرر خدمة أعضائها في الدفاع بإخلاص عن الإمبراطورية.

كما، وكانوا قد حددوا فكرة الحرب العادلة في بيئة الفيلسوف والكاهن، وبدؤوا مناقشتهم الكلامية، وذلك بالادعاء على أخطاء الخصوم ليصبح اللجوء للقوة مستلزماً.

وفي القرن الثالث عشر، كان الخليفة الفكري "توماس أكويناس" قد لخص متطلبات الحرب العادلة كتسلط كبير سببه العدالة.

لقد كانت فقط بسبب علماء اللاهوت المحتلين والذين طالبوا أولاً للحد من الحرب بين المسيحيين، وبعد ذلك حاولوا تصدير دينهم للأراضي الإسلامية في الأوقات اللاحقة وغالباً بقوة الأيدي.

لكن أهمية الحرب العادلة انخفضت كما انخفضت الجغرافيا السياسية لأوروبا والتي تغيرت تدريجياً لتأثير الحرب وكذلك في الزواج المختلط.

كان الإقليم قد توحد في أيدي الأمراء المستقلين عن النفوذ الأعظم والذي استطاع أن يتحكم في طاعة هؤلاء السكان في أراضيهم والذي طالب بالحق في استخدام القوة عندما يشعرون بأن ذلك مناسب.

أما الآن، فإن علماء الكنيسة، والقانونيين، يعترفون بحق الحاكم ليدافع عن دولتهم، وليطور اهتماماتهم لكنهم أفزعوا بسبب الاضطراب والحرب المستمرة بين هؤلاء الحكام من خلال حقوق الوراثة والاختلافات الدينية لأسباب تافهة أو حتى دون أسباب.

أما بالنسبة للقرن السابع عشر، فقد كان القانوني الهولندي "هوغو غروتيوس" يعتبر أنه وعوضاً عن أن تعد حقوق من الحاكم في ضوء متطلبات الوجود الاجتماعي، فإن الاعتراف والحاجة يخصصان قيماً لتنظيم قواعد سلوك أكثر من ولاية.

obeikandl.com

لقد أعطى النظام الاقتصادي - في توسع ما وراء البحار وتكاليف المحافظة على الجيوش المحترفة العاملة - أكثر من فكرة عامة حول المجتمع العالمي للتوازن النسبي على القارة في القرن الثامن عشر.

وهكذا، فقد استمرت الدول الأوروبية بتعديل علاقتها على مدى المعاهدات الثنائية والأحلاف، وقد حاول البعض لاحقاً للحفاظ على السلام على مدى توحد القوى.

لكن لا شيء من هذه الاتفاقيات أو ميزانية التقنيات كان باستطاعتها حمايتها عند الثورة الفرنسية في عام 1789 والتي فتحت الباب للحروب، حيث بدأت ألمانيا بالاندماج والإمبراطورية العثمانية بالهبوط والانحدار، وقد كان ذلك في حوالي منتصف القرن التاسع عشر.

ضبط اللجوء إلى القوة:

جاءت أول تجربة قانونية لمنع استخدام القوة في مؤتمر "هاغ" للسلام في عام 1899 والتي حرضت من قبل القيصر الروسي "نيكولاس الثاني" ليوقف سباق جيوش أوروبا.

وقد وافق في مؤتمر "هاغ" الثاني للسلام في عام 1907 المشتركين المخوّلين حصريّاً للبحث عن وساطة ما أمكن قبل اللجوء للحرب، وذلك من أجل أن يتجنبوا استخدام قوة السلاح وليستردوا الديون الوطنية ما لم ترفض ولاية "المديون" كل البدائل.

ومن ناحية أخرى، فقد كانت هذه الإجبارات المحدودة لا تكفي لمنع بعض الولايات من المحاولة لتعديل ميزان القوة من خلال استخدام القوة أو من خلال ارتقاء القومية العسكرية. وقد كان ذلك على ما يبدو، أنه النموذج الدائم لنظم ولايات أوروبا أو الاتحاد الجديد لينتج الحرب العالمية الأولى.

ولكن على الرغم من أن مركز مقدمة الحرب بقي في أوروبا، إلا أن النزاع بين الدول ومركز القوى وصل إلى الشرق الأوسط وإفريقيا والمحيط الهادي، والأشخاص المعنيين في كل أنحاء العالم، ومن ضمنهم الجاليات الأوروبية والسيادات والولايات المتحدة الأمريكية.

ومع نهاية ذلك العمل المضني الطويل، فإن القابلية الشعبية للحرب كانت قد

تضخمت بشكل كبير، وقد كان قادة الدول المتحاربة يرغبون بإحداث اقتراب جديدة ليقللوا من حصول الحرب، وخلال مباحثات السلام قام رئيس الولايات المتحدة "وودرو ويلسون" بتقديم برنامج مؤلف من أربع عشرة نقطة عن السلام، وقد كانت العديد من تلك النقاط تتعلق بالطلب المتكرر لأوروبا وبعضها كان مصمماً لتقليل الاختلاف في الشؤون العالمية ولكن الأخيرة كانت تنص على:

"إن الاتحاد العام للشعوب يجب أن يتشكل على أساس عهود خاصة بهدف منح ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي ولسلامة الجنود من شعوب عظيمة أو وضيعة على حد سواء".

وقد كان تأسيس أول منظمة حماية جماعية تعتبر واحدة من الأربعة عشرة نقطة التي تمت الموافقة عليهم في مؤتمر باريس للسلام عام 1919.

كان دستور تحالف الشعوب الجديد يحد من تعظيم المشتركين لعدم اللجوء للحرب وقد تأسس قانون دولي جديد كقاعدة للعلاقات بينهم.

كما أن أي حرب أو تهديد بالحرب أعلن عنه كأمر ذي أهمية لكافة الدول الأعضاء والتحالف سوف يأخذ أي إجراء لإحداث طريقة مؤثرة لحماية السلام، وإن لجوء الدول الأعضاء للحرب سوف يعد اختراقاً للقانون ضد الجميع وسوف يخضع بالتالي مباشرة لقوانين اقتصادية.

رفضت الهيئة التشريعية للولايات المتحدة الأمريكية السماح بدخول أمريكا ضمن تحالف الشعوب وذلك بسبب قلقها والتزامات الحماية الجماعية التي بإمكانها أن تضع الدولة ضمن حرب أوروبية أخرى، وبدلاً من ذلك تصبح الولايات المتحدة الأمريكية الحزب المطلع لعام 1928 في ميثاق "كيلوج - بريند" مع فرنسا وواحدٍ وستين مشاركاً آخرَ.

ومن جهة أخرى، تعرف بالاتفاقية العامة للتنازل عن الحرب كوسيلة سياسية وطنية وقد تعهدت هذه الاتفاقية للدول الأعضاء بحل نزاعاتهم بوسائل مهادنة.

لم يكن لتحالف الشعوب ولا لميثاق "كيلوج - بريند" بإمكانه منع العودة للحرب. فعلى الرغم من أن التحالف كان قد تدبّر أمر تجنب بعض النزاعات، فقد كان

ضعيفاً بغياب الولايات المتحدة الأمريكية وفي عجزها لمعاقبة المخالفات وبنقصان الالتزام في جانب الدول الموقعة، والتي ببساطة تجاهلتها عندما أصلحتها أو تخلت عنها.

وقد سمح ميثاق "كيلوج - بريند" للعديد من الإعفاءات المبهمة لتحريماتها باستخدام القوة، وحيث أنها لم تتضمن أي احتياط لأية عقوبة لتلك الانتهاكات، وأن كلا المبادرتين قد برهنت على عدم التساوي في ارتقاء القومية العسكرية في إيطاليا وألمانيا واليابان.

تنظيم الحرب بعد عام 1945:

بعد الحرب العالمية الثانية، وجد الأمر بتجنب التكرار ارتباطاً أكثر عظمة بفكرة توفير السلام على مدى الحماية الجماعية، ووجدت الأمم المتحدة في عام 1945 مع غرض الاحتفاظ الناجح من كارثة الحرب، والتي كانت قد جلبت الحزن الكبير للجنس البشري مرتين في حياتنا.

فالبند (2) والبند (4) من القانون يلزم الدول الأعضاء برفع يدها عن علاقاتها الدولية من تهديد أو استخدام للقوة ضد سلامة الجنود أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي أمر يتضارب مع أهداف الأمم المتحدة.

ويمكن في ظرفين فقط التخلي عن تحريم الحرب لأكثر من دولة، أما الدول المحتفظة بحق استخدام القوة في حالة الهجوم المسلح ضدها، أو الأمم المتحدة بذات نفسها تستطيع إباحة أي أداء عسكري.

لقد اختلفت كل المحاولات السابقة للحد من استخدام القوة في الشؤون العالمية، فقد أيد قانون الأمم المتحدة قوانينها مع الاحتياطات والتأسيسات لتطبيقها.

يتألف مجلس الحماية من خمسة نماذج تخصص قوة الأعضاء وستة أعضاء مختارين - أصبحوا لاحقاً عشرة - من بقية الجمهور العالمي الذين كانوا قد فوضوا للتعامل بقوة مع أي "تهديد للسلام، كسر للسلام، أو أي تمثيل عدائي".

إن التزام الدول بهذه الإساءات سوف يعرضها لاستجابة جماعية من قبل أعضاء آخرين من الأمم المتحدة والذين سوف يعطون قوى مسلحة عند الحاجة لهذا الهدف.

obeikandl.com

لقد كشفت الحرب الباردة الخطأ الجدي في نظام إحقاق الحق، وقد كان على الدول الخمسة الأهم أن تعطى حقوق الفيتو والطرفين المتنازعين في السيطرة الفكرية يمارسون حقوقهم كلما تطابقت اهتماماتهم، وقد عطّل مجلس الحماية بشكل فعال لمدة من الزمن، وكان بإمكانه إباحة وتنفيذ أداء حماية جماعية واحدة فقط.

وقد حدث ذلك في عام 1950 عندما قاطع الاتحاد السوفييتي المجلس في اتحاد إلى جمهورية الصين - تايوان - التي استمرت في امتلاك مقعد صيني في المجلس، وإن غياب الاتحاد السوفييتي، ومنع جمهور الصين قد سمح لأعضاء مجلس الحماية الآخر بإباحة الاستجابة العسكرية في غزو كوريا الشمالية لكوريا الجنوبية في حزيران من تلك السنة.

إن حملة الأمم المتحدة الناجحة - والمتفق عليها لإخراج القوى العراقية من الكويت عام 1991 - قد رفعت الآمال بأن تنفيذ القانون الدولي سيصبح أمراً روتينياً ومن الصعب اختراقه. في الوقت الذي كان تفويض الأمم المتحدة لمهمات إبقاء السلام قد أصبح متعارفاً عليه، وكما أن المنظمة ذاتها أيضاً بدأت بإقرار تدخلات لحماية السكان المدنيين وقت الكوارث البشرية.

لكن ومع ذلك، فإن نشوء المعايير قد حدد حقوق حاكمي الدول، وإن الصعوبات العملية سوف تواجه في العمليات البشرية الجماعية، والتي تساعد على ترجيح سيادة المبدأ السياسي وهدم الإمكانيات التقنية العالمية.

ولذلك، فإن كلاً من المشاكل المباحة والعمليات الإنسانية سوف تناقش - بعمق - في الفصول القادمة، ومن الضروري هنا أن نلاحظ أنه بحلول العام 2003 كانت الولايات المتحدة مستعدة لتجاهل قرارات الأمم المتحدة برمتها والانطلاق للقيام بإعلان الحرب على العراق لوحدها، أو مع ما سمته "قوى التحالف المستعدة" وقد كان التبرير لفعل ذلك الوجود المزعوم هو من باب ذريعة التهديد الوشيك لأسلحة الدمار الشامل - المزعومة - التي يملكها العراق! ولكن السبب الحقيقي لتلك الحرب قد تجلى واضحاً للقيام في تغيير الأنظمة، والقضاء عليها من أجل تحقيق

حماية للأهداف والمصالح على المدى الطويل.

وبالطبع، فقد كانت - ضمن تغيير النظم - طبعاً وسيلة إستراتيجية للتعامل مع الحالات الإنسانية، والتي كانت شيئاً مألوفاً في فترات الحرب الباردة، ولكن أسلوب الردع النووي قام بعكس المبادئ السلطوية التي تقول بأن الحرب استمرار للسياسة وإن كان بأشكال أخرى.

كان كلٌّ من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة والدول العميلة الخاصة تقوم بتقديم الدعم لمقاومة التحركات والمجموعات المتمردة في المناصب السياسية المحددة، وكانت تلك المساعدات تقدم من أجل تحقيق هدف هزيمة الحكام العدائيين في كل من إيران وكونغو وتشيلي وأندونيسيا ، وفي أماكن أخرى.

لكن فكرة التدخل مباشرة لإجبار تغيير النظام كان يعتبر كتهديد لسيادة الدول، ولعجز النظم العالمية، في حين كانت لديهم شكوك في الاندفاع البشري للمصوتين الديمقراطيين، وأن ذلك الاندفاع سوف يصل إلى الشكل الالتزامي المكلف.

وهكذا، يمنح الحق في الدفاع عن النفس في حالة الهجوم الفعلي الاعتراف في حق المنع، وخاصة إذا ما كان تهديد دولة ما سيكون في وضع غير موات إذا كان ينتظر البدء بذلك الهجوم.

ويمكن في هذا السياق ذكر الضربة الإسرائيلية الوقائية على القوات المصرية في حرب الأيام الستة من عام 1967 والتي اعتبرتها إسرائيل ضربة شرعية، لأنها من وجهة نظرها، يمكن أن تلغي عنصر الخوف من هجوم وشيك عليها، ولكن القلق كان يكمن في تأخير التكاليف العسكرية.

أدى تنفيذ تلك الضربات القاسية إلى تزايد التوتر بين إسرائيل وجيرانها العرب، وقد بلغ ذروته في شهر أيار عندما قام الرئيس المصري جمال عبد الناصر حينذاك بحشد قواته على الحدود مع إسرائيل، ولكن، ومع التوصل إلى اتفاقات عسكرية مع كل من الأردن وسورية والعراق، قامت الأمم المتحدة بحل الموضوع، حيث تم نشر قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة، وقوات حفظ السلام في سيناء. وبمغادرتها،

obeikandi.com

أعلن وصول الحصار الحيوي على إسرائيل عبر مضيق "تيران" وأعلن على الملأ من أن الهدف في أي حرب مع إسرائيل لن يكون لتدمير الدولة اليهودية.

كانت إسرائيل دويلة صغيرة، وعرضة للتجزئة، وعلى الأخص أنها كانت تواجه مشاكل اقتصادية جدية، إذ كان لابد من استدعاء قوتها الدفاعية وقوى الاحتياط طوال مدة الحرب. وفي المقابل، فقد جعلت إستراتيجية عبد الناصر الكبيرة من حق الشفعة الإستراتيجية العسكرية الشرعية الوحيدة لإسرائيل.

كما، وهناك أمثلة أخرى قد تكون حدثت في سنغافورة من بين أمور أخرى، وبالعمق الإستراتيجي، ولكن في درجة أقل من إسرائيل التي كانت تعتمد على تعبئة القوى العاملة المدنية، حيث من المعقول أن احتياطيات سنغافورة يمكن أن تثبت الأحقية في توجيه ضربة وقائية ضد أي أعمال عدوانية، وحيث بدا من الواضح وكأن العدو كان يستعد للمهاجمة.

القيود على الحرب:

لم يكن غزو العراق هجوماً إجهاضياً، ولا دليل موجود للتهديد - النووي العراقي - الوشيك على الولايات المتحدة، وعلى أي من حلفائها، أو مصالحها، أو إلى أي حالة أخرى، ولكن ذلك الغزو بالأحرى كان - وفق المنظور الإستراتيجي الأمريكي - بمثابة ضربة وقائية صمّمت من أجل الهجوم الحاسم لمنع احتمالية وجود تهديد. ولذلك، جادلت إدارة الرئيس الأمريكي "بوش" كثيراً حول الضرورة والشرعية لمثل هذا العمل العسكري على أساس أن البيئة الإستراتيجية قد تغيرت بشكل مثير. ومن ناحية ثانية، فقد بينت هجمات أحداث الحادي عشر من أيلول بأن أي تهديد كان، يمكن أن يصبح حقيقة واقعة وبدون سابق إنذار، وعلى الرغم من الإستراتيجية السيئة في عصر الصواريخ الباليستية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب الدولي.

لم يكن قد أشير إلى النية العدوانية المبيتة سابقاً، أو أنها قامت بالتعبئة المرئية للجيوش، القوات البرية والقوات البحرية، وحيث يمكن أن يحدث الهجوم بعيداً، وخارج أي حدود للبلاد.

وهكذا، فعندما أصبح واضحاً من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لا يخوّل احتلال العراق، ولا يسمح حتى بذلك، فقد جادلت الولايات المتحدة بمشروعية ذلك المجلس، بل وتطاولت على مصداقية الأمم المتحدة، ولكنها وعلى مبدأ الاستمرار.

ومتذرعة من أن صدام حسين كان قد امتثل إلى قرارات مجلس الأمن السابقة التي حذّرته فيها، بيد أن الأمم المتحدة - وتحت الضغوط القاهرة - اضطرت إلى أن توافق فقط على مبادئ الحرب لتصحيح مسار السلطة، والنية الصحيحة، والنتيجة الصحيحة، لكن السلطة الصحيحة كانت قد اشتقت من حق السيادة الأمريكية في الدفاع عن النفس، ومعتبرة بأن أعمالها شرعية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية - ومن خلفها القوى والدول التي تدعمها - تعتبر بأن كل أعمالها وخططها وتحركاتها كانت شرعية، بل وتعتقد بأنها كانت صحيحة وصحيحة جداً، ولكن الشرعية الحقيقية التي كانت تعترف بها الأمم المتحدة كانت شرعية مختلفة عن الشرعية الأمريكية ومن لف لفيفها، والتي باتت تدرك على نحو واسع للاشتقاق مدى قدرة الموافقة، وكذلك الموافقة بدلاً من القانون. ولكن في الحقيقة، فإن ما يعتبر صحيحاً أو غير صحيح، هو ما سيعتمد على الأحكام حول السلطة، والنية والنتيجة، والتي ستختلف طبقاً للجمهور والظروف. ومع مرور الوقت، فقد قيل - في هذه الحالة بأن الأعمال الأمريكية كانت شرعية، لأن خبرات الولايات المتحدة في تمارين القوة كانت مقبولة عموماً، وذلك حسب الضرورة إلى صيانة الطلب العالمي الأعظم. في الوقت الذي كان ادّعاء الشرعية الأمريكية أمراً مشكوكاً في حقيقته، كما لوحظ مسبقاً، فإن العديد من الدول في المجموعة الدولية لم تكن مقنعة - بالنسبة للولايات المتحدة - من التصرُّف من طرف واحد. بل وكان لديها بعض الشكوك حول النية الحقيقية، كما أنها كانت غير مقتنعة بالنتيجة.

وعلى الجانب الآخر، فقد تم تقسيم الخريطة العراقية بنفس الطريقة. وعلاوة على ذلك، فإن الشرعية لم تثبّت لكنها كانت خاضعة للوقت الذي لا يمكن توقع أحداثه، أو تغير الظروف.

وهكذا، فحين ساءت الظروف بشكل مأساوي في العراق، أصبحت شرعية الاحتلال مثيرة للعديد من التساؤلات الصعبة في المجموعة الدولية، وفي العراق، وحتى بين الأمريكان أنفسهم.

لم يكن - بالطبع - إعادة الزمن إلى الوراء، أو حتى حبس الأزمة المتفاقمة في قارورة بحجة أنها كانت حرباً صعبة عندما طلقت من قيود القانون الدولي، بينما هي في حقيقتها كانت فاتحة لعصر الغزو الجديد، وللاستعمار الأوروبي.

كان يمكن لعلماء الدين والقادة السياسيين من - مختلف المعتقدات والثقافات - أن يعلنوا قيام عدالة جديدة ضد كل أنواع الأسباب والمكايدة - غير المقبولة - عادة، ولذلك، فقد أصبحوا يبررون نشاطاتهم - الإرهابية حسب المنظور الأمريكي - على أساس أنها عمليات جهادية وثورة تحرير، وبدؤوا يسنون الفتاوى المتعددة حول الجهاد الذي يُعتبر أقوى درجات الالتزام الديني، والذي أباح استهداف المواقع والقوات العسكرية المحتلة، وكذلك المدنيين الذين دعموا النشاطات المستبدة لحكومتهم، أو من الذين لم يكونوا حماة للديار بشكل كاف.

ولذلك، فقد باتت الولايات المتحدة في مأزق صعب لا تحسد عليه، لأنها كانت ترد بنفس الطريقة من أجل الردع والدفاع عن النفس، بعد أن فشلوا في فرض أفكارهم أو وجودهم على الأرض وبعد أن فُضحت مقاصدهم وخسروا تأييد الكثير من دول العالم.

ولذلك، فإن عجز مجلس الأمن عن منع الغزو الذي قادته الولايات المتحدة، كان بمثابة تذكرة للمشاكل الناجمة عن الوضع الخاص في القانون الدولي لأعضائه الخمسة الدائمين.

على الرغم من أن قوة حق النقض تعزز قدرتها على مقاومة فرض عقوبات دولية في حال السلوك غير القانوني.

عادةً ما تكون الدول التي ليس لديها قوة منهجية ثابتة عرضة لمجموعة من إجراءات العقوبات: كالعقوبات الاقتصادية، والحظر على الأسلحة، والملاحقة القضائية لجرائم الحرب، والضربات العسكرية، كما توضح ذلك في كل من ليبيا والعراق.

ولكن، في حين أنه قد يكون الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بمأمن من الإجراءات القانونية، فإنهم لا يستطيعون تماماً الفرار من الآثار السلبية الناتجة عن أعمالهم.

ولذلك، فمن المحتمل أن تحاول دولٌ أخرى تحقيق التوازن بين القوى العظمى المهددة للوضع الراهن، ويمكن القيام به، وحجب الدعم الذي قد يكون حاسماً في تحقيق الأهداف الإستراتيجية.

ومع نهاية الحرب الباردة، فإن محللي العلاقات الدولية وواضعي النظريات قد حوّلوا انتباههم إلى الآثار المترتبة على النظام العالمي الجديد.

يعتقد البعض أن الهيكل الدولي الجديد سيكون متعدد الأقطاب، وسيتم مناقشة النتائج المحتملة للتشتت من القوة والطرق التي يمكن أن تكون مدارة بأفضل طريقة، بيد أن ثمة آخرين يرونه عالماً أحادي القطب متمثلاً في الولايات المتحدة التي كانت آنذاك قوة ساندة، وهنا دارت معظم الحجج حول الردود المحتملة للولايات الأخرى والتي - بالتحديد - تميل للوضع الثاني، بينما يعتقد البعض أن أفعال الولايات المتحدة تسبب سلوكاً متوازناً شائعاً تاريخياً، في حين أشار البعض الآخر أن الولايات المتحدة كانت تتصرف بسلوك غير متوازن.

لا خلاف في أن الشروط المتفردة الإستراتيجية قد حفزت الولايات المتحدة لكي تحفز إمكانياتها لكونها تمتلك قدرات عسكرية هائلة ولا جدال عليها ضد منافسيها المحتملين، بيد أنها كانت معزولة جغرافياً، وكانت منظورة بالأغلبية الواسعة للحكومات كما كانت، بل ومرغوبة كزعيم عالمي لأية قوة في هذه الظروف، ولكن هذا الاعتقاد لم يستطع الصمود في قناعته بمناعة الولايات المتحدة لعمليات توازن القوى الحاسمة الواسعة الانتشار لسيطرة الولايات المتحدة، ولم ينحصر في عالم النظرية، إن العديد من الصفوف العليا في إدارة الأزمة قد اقتنعت بنفس الطريقة، في حين أن هذه القضية قد تشعب عنها مذاهب عدة ومنها الرسمية للألفية الجديدة، والتي أثرت على السياسة الخارجية بخصوص استخدام قوة الرفض من معظم الولايات المتضمنة منع كل السلطات الرئيسية الأخرى.

كان ثمن احتلال العراق يزداد ثقلاً على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بالتحديد، وكانت أضرار احتلال العراق وسورية مغامرات غير محسوبة النتائج - وعلى الأخص - مع تزايد التعاون بين سورية والصين، ونداءات بعض الحكومات الأوروبية لاستقلال السياسة الخارجية الأعظم.

وقد أدى ذلك الوضع إلى نقاش أكاديمي محدد حول مفهوم ميزان القوى، حيث جادل البعض أن شدة الموازنة أو الجهد من أجل تطوير موازنة عسكرية للولايات المتحدة كانت تحدث، ولكن بعض المحللين كانوا قد اكتشفوا طريقة أخرى حيال إيجاد توازن، أو تطوير علاقة جديدة التصورات، والتي كانت بها الولايات المتحدة قوية، وقد جادلوا على أنه قد عدل بإصراره في غزو العراق.

أما الحجة المضادة، فهي أن تلك الحكومات لم تكن متوازنة، ولكنها كانت تمثل مصالح قصيرة الأمد، وكانت مدفوعة بالمخاوف الإستراتيجية والمحلية والاقتصادية التي لم يكن لها علاقة بتصورات القوة الأمريكية المفرطة ومستندة إلى التحليل الذي كان جزئياً في كلِّ أحاسيس الكلمة ومضمنة في الثقافة السياسية الخارجية التي كانت تُظهر القانون الدولي والمؤسسة الدولية وكأنها ضعيفة وغير ذي أهمية.

وعموماً، فمن أجل صيانة الطلب العالمي، فإن هذه الحجج قد أهملت الاحتمالية التي تقول بأن الولايات الأخرى كانت قلقة بشكل جدي بشأن النتائج القانونية والعلمية الطويلة الأمد للهجوم الوقائي على العراق. إن الحرب الوقائية هي عبارة عن مفهوم مزعج، ومسعى صعب. فإذا قبلت الولايات الحق لمهاجمة أية دولة أو جماعة بدون إشارات واضحة من العدوان الوشيك، فإن قيود ما بعد الحرب العالمية الثانية ستتعرض للحظر بشكل جدي.

وفي هذا السياق، يمكن للولايات المتحدة أن تجادل في الضروريات والأولويات من أجل مهاجمة بعض تلك الدول أو الولايات متذرعة بكل أنواع الذرائع، وتهدد حقوق السيادة والأمن، وتقوّض التوقعية والاستقرار في النظام الدولي.

وعلاوة على ذلك، فإن الضربات الوقائية قد لا تكون ناجحة في أهدافها أيضاً. في

حين أن الحكومات تتمنى أن تتفادى التهديد الطويل الأمد بوساطة الوسائل العسكرية التي يجب أن تقرر إما أن تحطم القابلية الأولية أو تزيل النظام الذي يحاول تطوير تلك القابلية.

عادة ما تتولّد عدة مشاكل مع الضربات، والتي يعتقد في الواقع أنها اشتركت في الإنتاج الحيوي، الكيميائي، والأسلحة الكيميائية الواضحة.

ومن هنا، فإن ثمة فرصاً سوف تُغلق حالما يتقدم التطور إلى مرحلة بحيث يمكن أن تؤدي هذه الضربات إلى التفريق، وبحيث يمكن أن يعاد تكوين القابلية، والجهود المبذولة لاكتساب مثل هذه القابلية التي يمكن أن تكون مضاعفةً في الحقيقة، لأن النظام الموّجه سوف يصبح مُهدداً ومُتذبذباً أكثر.

إن التوترات لن تُخفض في هذه الحالة، وسيكون الانتقام هو الإمكانية الجديدة والجدية. في حين أن تغيير النظام الوقائي سوف يقهرها عملياً. وربما سيكون استبدال الأنظمة المتوسطة أمراً غير وديّ، كما سيكون غير متين أيضاً حتى لو كان كذلك، فإن سياستها وأفعالها قد تسببان ارتفاع المخاوف الأخرى.

وعلاوة على ذلك، فقد يكون من المحتمل أن تكون الفترة الانتقالية مشحونة بصعوبات القلق الدولي حول الاحتلال الثاني للعراق، والذي كلف الولايات المتحدة لأن تسترجع معظم التكاليف التي تحملتها كمساهم أكبر للتحالف العسكري وذلك بالتباين، كما لم تستطع أن تجادل فيما يتعلق بالشرعية لاشتراكها بالعبء المالي الذي لحق بحرب عام 2003. وإضافة إلى ذلك، فقد كان لابد أن تعمل الولايات المتحدة بدون خبرة الأمم المتحدة المؤسساتية في مرحلة ما بعد نزاع بناء الأمة، وبدون نشاط بعض مفاعيل الأمم الأعضاء الأكثر ممارسة في تنفيذ السلام.

القانون والحكمة وإدارة الحرب:

تقوم القوانين العالمية عادة بتنظيم الإدارة الحقيقية للحرب، ولكن، على الرغم من أن شعوب التاريخ القديم الافتراضية والأصول التدبيرية ووسائلهم قد انقطعت، لكنها تبقى تعتبر كتاريخ متصلب. فبعض التحريمات الدينية للتدرب على الحرب كانت متقيدة على مدى عصور طويلة، وهذا مثلاً ما يتضمنه الحظر الهندوسي

للأذى عن المزارعين من بين الآخرين، الذين كانوا قد هجروا، وكان البعض يتصادمون فيما بينهم، مع السعي وراء القوة ومتطلبات الأمن.

ومع بداية القرون الوسطى الأوروبية، فقد كانت الحرب قد استوطنت، وكانت قوية ومستعرة، ولكنها كانت محصورة فقط في الوسائل التكنولوجية.

في القرن العاشر للميلاد، منعت شرائع الكنيسة اغتصاب القوانين التي تقف ضد رسميات الكنيسة وملكيتها، وأيضاً ضد الحجاج والريفيين، ومراكز الناس الذين يتوجهون إلى أعمالهم المعتادة، والناس الذين يسافرون عن طريق مراكز الحرب.

كانت هذه المحظورات قد أخذت بوضوح بعض أساسيات الاهتمام بالنفس، كما أن الكنيسة كانت قد عانت هي نفسها عندما حرمت الواردات من الحجاج، ومن الطعام والمصانع. ومن بعدها كانت ثمة استثناءات للمرأة والأطفال وكبار السن، والعجزة والمتخلفين عقلياً، وهذا ينشئ جزءاً من مبادئ سلوك الفرسان.

وقد كانت تلك التحريمات الدينية تشمل أيضاً استخدام السلاح المستقل مثل القوس والنشاب وأنواعها المختلفة، وقد يكون من الممكن أن هذا قد حرض على الخير والاعتبارات الإستراتيجية، حيث كانت النبال لوحدها بدأت كسلاح مميت، لكنها حين تستخدم مع القوس الكبيرة، كانت تؤدي لخسائر جسيمة في الأرواح، لذلك كان لابد من احتكارها.

كانت الكنيسة تجهد لكي تحد من الأذى وعدم الاستقرار الذي تسببت به الحروب في أوروبا، وقد اتخذت بعض التأثير في تغيير المتطلبات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع ضرورة بدء حماية الناس بشكل أكثر أهمية وأكثر حسماً، وحيث أنه من المفترض أن يكون الطرف البريء قد خسر حصانته في حين كان يلجأ إلى القلعة تحت الحصار، وحيث كل الشعب يعاني الحرمان من الطعام، والإنهاك من قبل المرتزقة الذين أخذوا يضعون لهم موطئ قدم أثناء وداخل الحملات العسكرية.

في النصف الثاني من القرن الثامن تطورت قوة الولاية المنظمة والثروة، وبدأ التنوير يبشر بعهد جديد، عهد حدّ من الحروب القوية وضبط الجيوش التي من الممكن لها

أن تقاتل في معاركها، وترك الباقي يذهبون آمنين لأعمالهم.

لكن التحويل في الاستقلال الطبيعي ينطلق من الثورة الفرنسية المعروفة مع أهداف الولاية ودعم الجمهور وكل المنضمّين لتضعيف فكرة حصانة كل المدنيين. فقد كانت الحروب في هذا الوقت ترينا أنها تؤجر بين الناس، وليست فقط من أجل التأييد المسلح للسادة والأمراء والملوك.

كانت الموافقة الأولى - التي نظمت في إدارة وقت الحرب بين الولايات الأوروبية - بالأحرى وسط حماية العساكر أكثر من حماية المدنيين، ومع اتفاقية "جينيف" عام 1864 التي تلزم الموقعين عليها بتسهيل العناية بالجرحى ومعاملة الأسرى بإنسانية.

كان الموقعون على أول معاهدة سلام "إيغو" عام 1899 قد أقسموا على عدم قصف المدن غير المحمية، وكذلك بقية المدن والقرى، ولكن فيما بعد، فإنه يمكن لواحدة من الطائرات النفاثة فقط، والمشاركة في الحرب، أن تحرز تقدماً لافتاً ضد الخصم الذي يقاوم، ولترفض نسبة الوعي الإستراتيجي، ولتكون قادرة - بسهولة - على إرهاب سكان العدو.

وفي هذا السياق، فإن قواعد معاهدة حرب المنطقة التي رسمت في عام 1923 لم تقرر أبداً بشكل رسمي واتحاد الأمم على تحريم قصف السكان المدنيين الذي تم تجاهله.

أثناء الحرب المدنية الإسبانية والحرب العالمية الثانية، فقد كان المدنيون مجرد أهداف دراسة حقيقية، لأنهم جهزوا ولم يكونوا قادرين على السعي للحرب.

لقرون عديدة، كانت الشعوب والمدنيون الطرف الضعف في المعادلة، وقد كانوا يخضعون - رغماً عنهم - لمناطق القصف على أمل أنها ستضعف العالم بشكل افتراضي، وعلى نحو مهلك، بإضعاف قدرات زعمائهم لإكمال الحرب.

ولذلك، فعندما شنت حرب قذف القنابل الضخمة على المدن اليابانية، على سبيل المثال، لم تكن تلك الحرب قد أدت غرضها، لكن الولايات المتحدة الأمريكية، لم تيأس، فألقت على كبرى المدن اليابانية المركزية أول قنبلتين نوويتين للمرة الأولى في التاريخ.

obeikandl.com

ولكن، وعلى الرغم من حجم الرعب الذي أعقب تدمير المدينتين اليابانيتين "هيروشيما" و "ناغازاكي"، فإن ذلك لم يمنع الولايات من رغبتها بحيازة الأسلحة النووية، بل والمضي قدماً بتطويرها لتكون أشد فتكاً وتدميراً.

ولكنها - حسب الانتشار التكنولوجي والمقدرات - فقد أصبحت مميتة أكثر، وكان لابد من الحد من الأسلحة في الحرب، وقد أصبح ذلك ظاهراً.

بإمكان الأسلحة النووية أن تنشر الرعب على مستوى عال، وتؤدي إلى كوارث مباشرة، وتدمير تام للبنية التحتية وأضراراً حقيقية للبيئة، وبسرعة تعبير، تؤدي إلى إنسان متألم.

ولكن، على الرغم من أن استخدام الأسلحة النووية يعجل في حسم المعارك وتؤدي إلى انتصار عاجل للقوات المسلحة، لكنها لا تثبت الفائدة ضد العدو، فقد استنزف القصف النووي على اليابان عدداً أقل من اليابانيين، لكنه من الممكن ابتكار انتقام من نوع آخر، وبنوع نووي آخر جديد وقادر على إحداث أضرار أكبر وأقسى على الخصوم أو الأصدقاء الأعداء، وسيكون استخدام تلك الأسلحة بمثابة ضربة قاضية للخصم وقوة عسكرية للانتصار وستكون النتيجة فاجعة.

وهكذا، فقد كان لابد من تضييق الحرب على فائدة السلاح النووي من أجل الردع، بالتأثير الذي - على الأقل - يحث درجة إضافية من خلال تلك التأملات من استعمال المواجهة.

وفي هذا السياق، فإنه من الممكن لمشكلات وقت السلام أو الحروب التقليدية أن تصعد استبدال الأسلحة النووية يعكس مخيلة قادة السياسة لكون التحليل الإستراتيجي ومخططي الأزمات العسكرية من خلال الحرب الباردة لا يعني بأن تواجد الأسلحة النووية قد عمل كمانع عالمي كوني أو كامل. فبعض الدول الغير نووية كانت تمنع من تجهيز الجيش التقليدي في مواجهة اهتمامها بالتقدم في النزاع ضد الدول النووية، كما أن حكوماتهم تحسب بشكل صحيح تلك المواضيع في النزاع الذي كان ثانوياً جداً، ومواضيعهم - بشكل واضح - محدودة لأعدائهم لخطورة استعمال الأسلحة النووية.

وفي هذا المضمار، تبرز حالتان هامتان في هذه القضية وهما قيام القوات المصرية والسورية بالهجوم على المواقع الإسرائيلية في كل من "سيناء" و"الجولان" في حرب تشرين عام 1973، والغزو الأرجنتيني لجزر "الفوكلاند" لكن تقييم خطورة ذلك بشكل نهائي كان كافياً.

لا يمكننا أن نعرف على الأغلب كيف أمسكت الدول عن استخدام هذا العنف كله، ولا يتعلق ذلك بالانتقام النووي جزئياً بسبب تحديدات الإعلام التي استغلت من قبل اتفاقيات الدول السرية، وجزئياً بسبب الصعوبات التي تحتم أصل الإجراء لأي تحذير. فالحكومات يمكن أنها تحاول ذلك وبأي طريقة كامنة من أجل التصعيد أو من الممكن أنها تتوسط للطلب لإلغاء المسؤولية النووية والسياسات الغريبة.

لكننا نعلم - على أي حال - أن الدول اللا نووية قد سلحت الجيش ليهدد بقاء الدول النووية، وهذا ليس مجرد دول نووية حاربت الحرب التقليدية.

من الصعب تحديداً شرح دور الردع النووي الذي يؤدي إلى السلام بين أول قوتين نوويتين. وكما حدث في الحرب الباردة التي تتخذ موقفاً دفاعياً على قسم القوى الغربية والردع النووي الناجح للعدوان السوفييتي المباشر، ولكن ليس هناك دليل بعد لاعتبار أن هذا الردع كان ضرورياً.

كان قادة الحرب السوفييتيين راغبين باستخدام مقياس مختلف، بحيث لا يمكننا أن نعرف على الأغلب كيف أمسكت الدول عن استخدام هذا العنف كله الذي لا يتعلق بالانتقام النووي جزئياً، وذلك بسبب تحديدات الإعلام التي استغلت من قبل اتفاقيات سرية بين الدول، وجزئياً، بسبب الصعوبات التي تحتم أصل الإجراء لأي تحذير متضمناً الهجوم النووي في حادثة العدوان الغربي الذي قد خشوه، لكنهم لم يظهروا أن لديهم طموح لإخضاع صريح لأوروبا الغربية أو القوات التي هزمت الولايات المتحدة.

لكننا نعرف أن الدول النووية كانت حذرة، فالمجابهة المسلحة المباشرة مع كل من جيوش الأزمة، وحتى تبطل التصعيد عندما كان الجيش يطبق تعزيز الضغط

الإستراتيجي.

فقد كانت أزمة الصواريخ الكوبية التي حدثت مع تخوف من الحرب النووية، وكانت في النهاية قد حلت بسبب هذه المخاوف. وفي الصين أيضاً حيث كانت ترغب بنزاع ومهاجمة المواقع السوفييتية لنهر "يوسوري" وشاركت في محاولة مركز آسيا عام 1969، ومتعلقة بالتبادل حول التصعيد الكامن الظاهر لأخذ كثافة محدودة وتقليل المبادلات، وقد ساهمت في إثبات الدبلوماسية في الأزمات.

يتوجب أثناء الحرب الباردة بين الدول النووية، وفي صراعها مع الدول اللانووية اعتماد سياسة الكبت، وذلك بسبب إدراك أن الإفراط في استخدام الجيش سيخلق لهم أعداء لديهم سلاح نووي، وهذا سيخلق أزمة حقيقية قد تتطور إلى مستوى النزاع.

عادة ما تكون مخاوف الحرب في توسع، بحيث لا يمكن التنبؤ بها، مع عدم الترحيب بالتصعيد، والذي يستلزم طبعاً تحديد الخيارات الإستراتيجية للولايات المتحدة كما حدث خلال حربها في فيتنام، حيث كانت الولايات المتحدة قد تجهزت لمهمة منع فيتنام الشمالية من سقوط الشيوعية بأقصى حد، وانتهاك شمال فيتنام، واختراقاتها للمجال الجوي في شمال الصين، والتي كانت قد ألغيت، لأنه من الممكن أن يجعل الصين والاتحاد السوفييتي في حالة مجابهة مباشرة.

أما فيما يتعلق بالتصعيد للمجابهة النووية أيضاً، فقد تأثر بالمبادئ التقليدية، والبحث وتطوير تكنولوجيا الأسلحة.

قد تؤدي التأثيرات الإستراتيجية الكامنة إلى تخريب التكتيكات المقدمة في قواعد التزامات المعارك كما أنها في نفس الوقت تحتاج كثيراً إلى قدرة السوفييت التقليدي بدون اللجوء إلى مسؤولية القوة الدافعة النووية المشروطة للسعي وراء النفوذ التكنولوجي ذلك لكون العامل الموازن لضبط قدرة الاختراقات في دور نفوذ المبدأ وتوقعات الحرب.

ربما تكون الحرب الباردة قد انتهت، لكن الإستراتيجيات مازالت تحسب احتمالية الانتقام النووي، وأيضاً عن طريق الخصم، أو عن طريق جيش نووي من الحلفاء لهذا العدو. كما يمكن أن يكون الانتقام أيضاً في المسرح ضد الجيوش التي تحالفت مع

obeikandl.com

الدول أو الإرهاب.

وبمعنى آخر، فإن خيارات ساحة الحرب مازالت تسعى لكي تكون محدودة عن طريق المتطلبات وذلك لتمنع التصعيد.

كما أن المرونة الإستراتيجية أيضاً قد بدأت تمنع باقي الجيش في حالات أن المدنيين يصبحون في مشكلة أكثر صعوبة.

كان أذى التوقعات للكثير مدروساً من حيث أنه يتنافس مع المدنيين، ولم يسهم في انجاز أهداف الإستراتيجية أثناء الحرب العالمية الثانية.

ولكن، وعلى الرغم من أن الشرطة النازية قد مارست شتّى أنواع سياسات القمع والتعذيب والانتقام الوحشي والإخضاع ضد المدنيين اليابانيين، إلاّ أنها فشلت في تحقيق أهدافها، بينما لم يكن القصف التحالفي لمدن اليابان أساساً لانتصارهم.

وفقط في حالة استسلام اليابانيين، فإن ذلك قد يهدف إلى جعل المدنيين - بوضوح - إلى ترجيح كفتي الميزان. لقد اقترن الموت والضرر بما يؤدي إلى معاناة الشعوب وإقناع الحكومات، وبأن بديهية أنه (في أوقات الحرب تصمت القوانين) كانت صحيحة.

لكنها لم تعد صالحة بعد نشاطات وقت الحرب التي أصبحت الآن تعتبر إجراماً وقد تسببت في محاكمات عدد كبير من الضباط الألمان من زعماء الحرب العسكريين، والتي لاقت تصديقاً واسع الانتشار في اتفاقية "جنيف" عام 1949، والتي تنص على حماية الأشخاص المتمدنين مع مرور الحرب. وهكذا، فقد أعطى مفهوم الحصانة المدنية فعالية إضافية لإعلان الأمم المتحدة، وتصديقها لاتفاقية حقوق الإنسان وعدد كبير من الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنصف هذا الحق.

ولكن، عندما أهملت الدول المتبارية هذه المعايير الجديدة، فقد تحولوا إلى السياسات الإستراتيجية.

لقد بذلت جهود جديدة لجعل القانون الدولي يصل إلى الحرب، ففي أعقاب الحرب الفيتنامية - على سبيل المثال - فقد أُضيف بند جديد إلى اتفاقية "جنيف" عام 1949 يمنح الحماية إلى المدنيين، وقد اتفق الأطراف الموقعين على اتفاقية الأمم المتحدة

على نوعية الأسلحة المشرعة في الحروب حصراً، مثل استخدام الألغام والأسلحة الحارقة مثل قنابل "النابالم"، وقد مانعت الولايات المتحدة الأمريكية ترك السيادة للقادة العسكريين الذين رفضوا ضرورة الأسبقية السياسية والعسكرية التي جاءت لإقرار الحرب العامة العشوائية، وكان أثرها الاعتراف بالمذهب الإستراتيجي.

كانت الخطط تستهدف القيادة والمراقبة، والنظم والذخائر. في حين كان لزاماً على الحكومات والقادة العسكريين فيما بعد أن يبرروا وقوع خسائر بين المدنيين، وعلى النحو المؤسف، والتي صنفت على أساس أنها "أضرار جانبية" وقد أصبح الادّعاء من قبل المتخصصين القانونيين، وممثلي القضاء العام أمراً شائعاً في نشر القوات المسلحة للدول الغربية.

يهدف مقدار التحسن في قدرات المراقبة وتحديد الأهداف وتطوير الذخائر إلى تحييد القدرات بدلاً من القتل، ويبدو أن وعود الدول المتقدمة في القدرة على تدمير خصومها دون الإضرار بمصالح السكان عموماً، كان أمراً خاضعاً للنقاش. ولكن حتى الآن، فإن ذلك التقدم في مجال التكنولوجيا والمذاهب التكتيكية التي يعتمد عليها، يمكن أن يكون مفيداً إلا في ظروف معينة.

على الرغم من أن معارضة القوى التقليدية يمكن أن تسبب - بسهولة - أكبر هزيمة، كما في حرب الخليج، ولكن مسألة الحصانة المدنية من شأنها أن تعقد تحقيق الأهداف الإستراتيجية في حالات أخرى، وفي الطرق التي يحتمل أن تكون قد توقعت، ولكن لم تتم.

كان التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قد تولى اهتماماً كبيراً للحد من الأضرار التي تصيب المدنيين خلال غزو عام 2003 على العراق، ولكن، وبعد الانتصار السريع في ميدان القتال، كان الائتلاف قريباً من هجمات حرب العصابات التي توجهها الجماعات التي كانت مصممة على اجتذابها بعد ذلك.

لكن، وعلى الرغم من افتقار تلك الجماعات المقاومة إلى القدرات العسكرية للمشاركة في الاحتكاك المباشر مع العدو وقواته المسلحة، فقد لجأ المحاربون إلى شنّ هجمات على نطاق محدود ضد خصومهم على الأصول والأفراد، مع هدف

تقويض إ رادتهم على القتال تدريجياً.

كان أولئك المقاتلون يستخدمون ما يدعى "ضربة الشبح" وبسرعة خاطفة على الهدف، وذلك قبل أن يكون المدافع قادراً على الاستجابة، وكانوا يتجنبون الكشف عن الاعتداءات الجسدية باستخدام غطاء المقدمة كتضاريس أو ببساطة عن طريق اندماجهم مع السكان المدنيين.

يعتبر الدعم الشعبي في منطقة العمليات أمراً حاسم الأهمية لنجاحها؛ حتى لو لم يكن المقاتلون يختبئون بين المدنيين فإن مقاتلي حرب العصابات يعتمدون على السكان المحليين لتوفير المعلومات الاستخباراتية، والدعم اللوجستي والاستبدال.

لقد كان هذا الاعتماد على الدعم الشعبي يمنح مقاتلي حرب العصابات قدراً من الشرعية على الصعيد الدولي، وإن كان هذا الاعتقاد محط جدل مؤهل للصواب، ولكنهم كانوا يؤمنون بعدالة قضيتهم، ولكن ذلك الجدل كان يقوَّض إلى حد كبير عند اللجوء إلى العمليات الإرهابية، لأنها كانت في بعض الأحيان تشن من قبل مقاتلي حرب العصابات، والتي هي الحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية للحرب، ولاسيما بروتوكول "جنيف" لعام 1977.

لكنها ليست تلك الحقوق التي تجعل من الصعب على المقاتلين الاشتباك مع العدو، ولا هي لكشف المقاتلين المجهولين. لأن المشكلة الحقيقية كانت تكمن في شرعية حرب العصابات على الصعيد المحلي وفي الضرورة العسكرية لحرمان المقاتلين من هذه الفترة الحرجة من التأييد الشعبي، أو في استخدام أي إجرّاءات عقابية ضد المدنيين أو فرض ضوابط على حريتهم في التنقل وتكوين الجمعيات، أو من المرجح أن تزيد من انخفاض دعم المدنيين لحركات حرب العصابات.

وعلاوة على ذلك، فهي تعتبر سمة أساسية لعمليات حرب العصابات أن المقاتلين أنفسهم لن يتخلوا عن معركة القلوب والعقول، ولكن سوف يفعلون ما بوسعهم لإغراء خصمهم في السلوك العشوائي وغير الإنساني، وإلى تقويض الجهود الرامية إلى توفير الأمن، وتقديم الخدمات لتحسين مستويات المعيشة.

لقد أصبح ممكناً - في بعض الصراعات - هزيمة الحركات المتمردة باستخدام

تكتيكات حرب العصابات غير المحدودة، والجهود المبذولة لمعالجة المظالم الحقيقية للسكان.

وفي هذا السياق تقدم قوات الطوارئ من عام 1948 إلى عام 1960 مثالاً جيداً، ولكن في حالات كثيرة فإن حركات حرب العصابات تمكنت من الحصول على تأييد واسع النطاق من خلال مجموعة من التعبئة الشعبية ضد الخصم الذي مكّن مجموعة من المسلحين على مواجهته على مر الزمن، وفي نهاية المطاف في تحقيق الغاية لأهدافها.

كانت الجهود الرامية التي قامت بها الولايات المتحدة في حرب العراق عام 2003 تهدف إلى تحقيق الاستقرار في البلاد، وتأمين إقامة الديمقراطية وإزاحة ما يعوقها إلى حد كبير، وذلك بدعم من الأقليات السنية لفئات السكان التي تستخدم تكتيكات حرب العصابات ضد القوات المسلحة والتحالفات على الرغم من أن هذه الجماعات كانت لديها انتخابية محدودة داخل العراق، لكنها كانت قادرة على الاستفادة من الدعم المقدم من الطائفة السنية وعلى نطاق أوسع، وحتى من دون ذلك، لم تكن لتتمكن من عرقلة وتأخير تعقيد عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي وتمديد نشر القوات، وارتفاع التكاليف على وقع إيقاعات بطيئة، ولكن لا يرحم الضحايا الذين كانوا يتساقطون في تلك الحرب الأمريكية، والتي كانت الإدارات مضطرة على الالتزام بأهدافها الأصلية على الرغم من الصعوبات التي كانت تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، والذي سيكون قد تم من قبل دول أخرى، والتي لوحظت على الرغم من وضع إستراتيجية حرب العصابات التي تقوم على الدفاع عن مشكلة كبرى لأنها لا يمكن تنفيذها، وحتى الخصم الذي كان قد اكتسب موطئ قدم في دول الإقليم، قد أصيب بالإحباط من جانب الفجوة التكنولوجية الأولى التي كشفت في حرب الخليج على أنها لن تكون قادرة على الردع والدفاع في تطوير المواقف التي تذهب ضمن وسيلة جيدة من أجل التعويض عن الحرمان والفشل العسكري.

وفي المقابل، كانت إيران بالفعل قد استطاعت تعديل إستراتيجية الدفاع، وهيكل

القوة، والتدريب على السماح لحرب العصابات، والدفاع عن الدول مثل الصين وأندونيسيا، ومن المرجح أن الأدلة كانت تجدد الاهتمام في النماذج التقليدية للحرب الشعبية. ولذلك، فقد كانت ميزة الميزان العسكرية قد تحولت إلى الدفاع.

وهكذا، فعلى الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أصبح أكثر تعقيداً من أي وقت مضى، فقد أدت مزايا وسائل شن الحرب، والمرونة الإستراتيجية في بعض الحالات إلى تناقص بعض تلك التطورات والتغيرات في الأنماط الاجتماعية، وتوقع التنظيم السياسي.

كان الخبير الإستراتيجي الأمريكي "مايكل هوارد" قد أشار إلى أن القيود الجديدة التي تتولد عنها المرونة الإستراتيجية لا يمكن أن تعتبر تدخلاً سافراً من حيث الأخلاقية في المجال العسكري.

فقد كانت تلك القيود تنتمي إلى هذه الفئة من القيود العسكرية البحتة في غياب الحرب التي أصبحت مجرد عنف عشوائي وغير حاسم.

obeikandl.com